S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24996
21 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أخاطبكم ، ومن خلالكم أعضاء مجلس الأمن ، بشأن الحالة في أنغولا .

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٩٣ (١٩٩٢) الذي طلب إليّ فيه أن أقدم ، بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، توصياتي الطويلة الأجل بشأن دور الأمم المتحدة المقبل في عملية السلم في أنغولا . ويؤسفني أن أبلغ المجلس أنه لم يحرز منذ ذلك التاريخ سوى تقدم ضئيل ، أو لا يذكر ، في إعادة عملية السلم إلى مسارها . وما لم يطرأ تحسن سريع على حالة الأمور هذه ، يصعب الاعتقاد أنه بنهاية الشهر المقبل ستتهيأ لي الظروف لأن أوصي مجلس الأمن بأن يأذن بتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا الذي يعرب كلا الطرفين عن رغبته فيه .

إن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٧٩٣ (١٩٩٢) قد سبقه وقوع تطور موات . فقبل اتخاذه بأربعة أيام ، أي يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، اجتمع وفدان رفيعا المستوى من كلا الجانبين في ناميبي تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ، وهو أول اجتماع من نوعه منذ وقوع الأحداث الأليمة في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر في لواندا وأماكن أخرى . وكان الجو الذي ساد ذلك الاجتماع طيبا ، واتفق الجانبان على إعلان تعهدا فيه بالقبول التام لصحة اتفاقات بيسيسي ، ولوقف فعال لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد ، وللوقف الفوري لجميع التحركات الهجومية ، وللحاجة إلى اشتراك أوسع نطاقا من جانب الأمم المتحدة . وكان المعتزم استئناف ذلك الاجتماع بعد بضعة أيام .

غير أن هذا التقدم أصيب بشبه نكسة عاجلة حينما قامت القوات التابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بالاستيلاء على المدينتين الشماليتين ويفي ونيغاغي ، حيث توجد بهذه الأخيرة قاعدة جوية مهمة . وكما يعلم أعضاء المجلس لقي أحد مراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة حتفه في تبادل إطلاق النار الذي وقع في ويفي . وباءت بالفشل منذ ذلك الحين كل المحاولات التي بذلت لإعادة الحوار بين الجانبين . وسحب معظم قوات يونيتا ، وإن لم يكن كلها ، من ويفي ونيغاغي في ٤ كانون الأول/ديسمبر بعد جهود مضنية بذلتها بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا . بيد أن قوات يونيتا تواصل احتلال ما يقرب من ثلثي البلديات في أنغولا التي اضطرت الإدارة الحكومية إلى مغادرتها أو طردت منها . وهناك أدلة تثير القلق على أن كلا الجانبين يواصل

استعداده لاستئناف الحرب على نطاق واسع ، وتتحدث البيانات العامة للحكومة عن ذلك الاحتمال صراحة . غير أن الأيام الأخيرة قد شهدت هبوطا محمودا في تواتر الاشتباكات المسلحة .

وعلى الجبهة السياسية ، أعلنت الحكومة في ٢ كانون الأول/ديسمبر تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة السيد ماركولينو موكو ، الأمين العام السابق للحزب الحاكم . وتتألف الحكومة من ٢٧ وزيرا ووزير دولة . ومن هذه المناصب الـ ٢٧ عرض منصب واحد (وزير الشؤون الثقافية) على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) إلى جانب أربعة مناصب لنواب وزراء (الدفاع ، والزراعة ، والأشغال العامة ، والمساعدات الاجتماعية) وعرض منصب وزاري واحد وستة مناصب أدنى على الأحزاب الأخرى التي فازت بمقاعد في المجلس الجديد .

وفي اجتماع عقدته اللجنة الدائمة للهيئة السياسية ليونيتا في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر قرر يونيتا قبول مقاعده في المجلس وترشيح أشخاص لشغل المناصب التي عرضت عليه في الحكومة . وقرر يونيتا كذلك إعادة جنرالاته إلى تشكيلات القوات المسلحة الأنغولية الجديدة التي كانوا قد انسحبوا منها بعد فترة قصيرة من انتخابات ٢٩-٣٠ أيلول/سبتمبر . وكانت هذه خطوات إيجابية بعثت الآمال في إمكان استئناف حوار سياسي ، والتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل لإكمال تنفيذ اتفاقات بيسيسي .

ومما يؤسف له أن هذه الآمال لم تتحق بعد : فالتراشق بالاتهامات مستمر بين الجانبين بشأن مجموعة متنوعة من القضايا : الحالة في ويغي ونيغاغي ؛ ورفض يونيتا سحب قواته ، ومقاومته لعودة الإدارة الحكومية الى البلديات التي استولى عليها منذ إجراء الانتخابات ؛ وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين لدى كل جانب ، لا سيما كبار شخصيات يونيتا الذين يعيشون "تحت حماية الحكومة" في لواندا ؛ وتبادل جثث الذين سقطوا في القتال الأخير ؛ وتبادل الاتهامات بالاستعداد للحرب .

وثمة عقبة أخرى تعترض سبيل التقدم ، وهي القلق المشروع الذي يساور يونيتا بشأن أمن أعضائه في لواندا وسائر أنحاء البلد التي تسيطر عليها الحكومة . وهذا أمر يرغب كلا الطرفين في أن تتولى الأمم المتحدة مسؤوليته . وعلى الرغم من أنه سيكون من الصعب أن تقوم الأمم المتحدة بذلك مباشرة ، فقد قدم عدد من الأفكار إلى الجانبين ، وإذا ما تم الوفاء بشروط معينة ، سأكون على استعداد لالتماس الأذن من المجلس بتوفير بعض الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة ، على أساس مؤقت ، لتسهيل العودة إلى لواندا للدكتور سافيمبي ، وأعضاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في الحكومة الجديدة ، وأعضاء يونيتا في المجلس المنتخب . وبناء على ذلك ، اصدرت تعليمات إلى ممثلي الخاص بأن يحاول إشراك الجانبين في مناقشات بشأن الترتيبات العملية التي تكون مقبولة لكلا الطرفين ، والتي يمكنني أن أوصي بها المجلس .

وأبلغ كلا الطرفين ممثلي الخاص مؤخرا بأفكارهما بشأن الدور الذي يرغبان في أن تقوم به الأمم المتحدة في المستقبل . وكلا الجانبين متفقان من حيث المبدأ على الحاجة إلى توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وزيـــادة حجمها في الميدان ، بما في ذلك توفير قوات مسلحة . ومع ذلك ، فالخلافات قائمة بين الجانبين لا سيما بالنسبة إلى أي مدى ينبغي لبعثة التحقق الثانية أن تقوم بمساع حميدة أو بمهمة وساطة في المستقبل ، وإلى أي مدى ينبغي أن تشترك في تنظيم وإجراء الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة .

ولقد ظللت على موقفي بأنني سأكون مستعدا لأن أوصي مجلس الأمن بأن يأذن بتوسيع ولاية وحجم بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، ولكن لا يمكنني أن أقوم بذلك إلا إذا أبدى الجانبان التزامهما المستمر باتفاقات بيسيسي ، وذلك بالموافقة على خطة عمل واقعية لإعادة عملية التنفيذ إلى مسارها . وكما يتبين من هذه الرسالة لم يف الجانبان حتى الآن بهذه الشروط .

وفـــي ظـــل هذه الظروف ، قررت الاتصال هاتفيا بكل من الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمبي ، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ، وأن أطلب منهما أن يجتمعا تحت رعايتي وفي حضوري في جنيف في خلال الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر ، من أجل بذل جهد حازم لإحراز تقدم . وقال الرئيس دوس سانتوس ، كما قال من قبل ، إنه سيكون مستعدا للاجتماع مع الدكتور سافيمبي ، ولكن يتعين عقد هذا الاجتماع في لواندا عاصمة أنغولا . وأعرب الدكتور سافيمبي عن استعداده لحضور اجتماع يعقد في جنيف كما اقترحت . وفي محادثتي مع الرئيس دوس سانتوس أعربت عن تفهمي للأسباب التي حدت به حتى الآن للإصرار على عقد الاجتماع في لواندا . ولكنني دعوته إلى أن يأخذ في الاعتبار الحالة الحرجة السائدة في بلده والخطر المتمثل في أنه ما لم يقدم الجانبان دليلا عاجلا على استعدادهما وقدرتهما للعمل معا من أجل تنفيذ اتفاقات بيسيسي فإن المجتمع الدولي لن يجد مبررا بعد الآن لأن يرصد أموالا من الموارد الشحيحة من أجل استمرار عملية الأمم المتحدة في أنغولا بنطاقها الحالي .

لقد رأيت من المستصوب ، سيادة الرئيس ، أن أعرض الآن هذه الحالة المقلقة على مجلس الأمن الآن وألا أنتظر حتى أقدم التقرير المطلوب مني تقديمه قرب نهاية الشهر المقبل . وسيكون من دواعي تقديري أن يقدم المجلس ما قد يري تقديمه من تأييد لجهودي ، ربما في شكل نداء يوجه إلى كلا الزعيمين لقبول دعوتي إلى عقد اجتماع مشترك في جنيف ، أو في موقع آخر للأمم المتحدة ، مثل أديس أبابا ، في حالة تفضيل ذلك .

سأكون ممتنا لو وجهتم عناية أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الأمور .

(توقيع) بطرس بطرس غالي